



وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية



النيزام

مؤسسة النيزام للتعليم المساند والإبداع العلمي

مشروع الباحث الصغير

برنامج "تطوير ومشاركة الطلائع"

عمالة الأطفال والتسرب من المدارس
في المجتمع الفلسطيني أسباب وتحديات

كتيب رقم (17)

2010/2009

مؤسسة النيزك للتعليم المساند والإبداع العلمي

تعليم - علوم - إبداع

رام الله

شارع الإرسال - عمارة جاسر
الطابق الثاني
هاتف 02-2985885
فاكس 02-2985886

القدس

شارع علي بن ابي طالب رقم (9)
هاتف 02-6285387
فاكس 02-6263086

النيزك
Al Nayzak

نابلس

مركز بلدية نابلس الثقافية

غزة

الرمال - شارع عمر المختار
عمارة الأندلس - الطابق الخامس
تلفاكس 08-2825282

info@alnayzak.org
www.alnayzak.org

للمراسلة ص.ب. 49352 القدس

إدارة وإشراف: م. شيرين الحسيني
م. محمد خريم

تحرير علمي: م. بلال أبو شعر

إشراف عام: م. عارف الحسيني

مراجعة لغوية: سوسن الصفدي

إدارة مالية: أسامة العثمان

تنسيق المشروع: م. حاتم الطحان

م. نيفين حردان

م. هنادي نصر الله

م. آيات عطا الله

م. ابراهيم خليل

أماني غبارية

نضال جدة



الطلّاع البحثية:

محافظة الخليل:

- نرمين الجمل.
- تمارا سلطان.
- أنوار الجعبري.
- يارا سلطان.
- لمى عمرو.
- ولاء حسونة.

محافظة القدس:

- عمرو أحمد.
- علاء أبو رميلة.

محافظة جنين:

- وائل دمج.

محافظة نابلس:

- شذى البسط.
- سالي أبو ليلي.

محافظة طولكرم:

- وسن عرفات.
- فرح السعدي.
- دانية عبد القادر.
- أسيل عودة.
- علا عودة.

غزة:

- روان الشوا
- رحاب الشويكي



مجموعات البحث خلال أحد اللقاءات القطرية



تتقدم مؤسسة النيزك للتعليم المساند والإبداع العلمي بجزيل الشكر والتقدير لكل من:

منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف

وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية

قسم النشاطات الطلابية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية

مؤسسة المقاييس والمواصفات الفلسطينية

مركز بلدية نابلس الثقافي - حمدي مانكو

مركز دارنا - نابلس

جمعية اللد الخيرية - نابلس

بلدية نابلس

جامعة النجاح الوطنية

مركز جنين للثقافة والإبداع

مركز أمنية الشبابي - جنين

مركز التدريب والتعليم المجتمعي - جنين

مركز الحاكورة - جنين

المركز المجتمعي - جمعية الهلال الأحمر/ رام الله

مركز إسعاد الطفولة - الخليل

مركز فنون الطفل - الخليل

معهد فوزي كعوش - الخليل

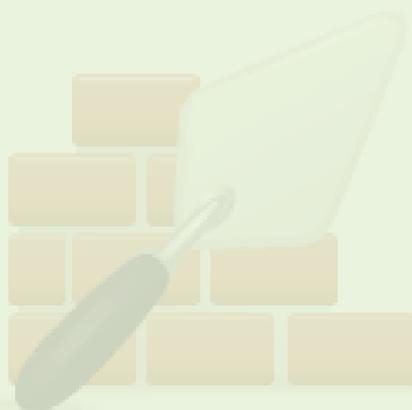
مؤسسة رواق - القدس

المركز الثقافي لتنمية الطفل - طولكرم

مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي

مركز العمل التنموي - معاً

اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية



مؤسسة شركاء نحو التغيير

مكتبة بلدية أريحا

بلدية أريحا

قطاع غزة :

جامعة الأزهر

الجامعة الاسلامية

جمعية جباليا للتأهيل - جباليا

مؤسسة غسان كنفاني التنموية - بيت حانون

جمعية التفريد للثقافة والتنمية

جمعية العطاء - بيت حانون

منتدى شارك الشبابي

جمعية طموح لتنمية المهارات

وزارة الشباب والرياضة

وزارة التربية والتعليم العالي

دائرة التعليم - الأونروا

كلية تدريب غزة - الأونروا

المراكز الثقافية - بلدية غزة

نقابة المهندسين - غزة

جمعية المنتدى الثقافي للشباب

اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني «أشد»

اتحاد الصناعات البلاستيكية

اتحاد صناعة الورق

اتحاد صناعة الملابس

مختبر الأغذية - جامعة الأزهر بغزة

إدارة النفايات الصلبة - محافظة شمال غزة



الفهرس:

8 كلمة النيرك
9 كلمة اليونيسف
10 الباحث الصغير... الطلائع يبادرون ويبحثون
12 لماذا هذه الأبحاث؟
13 منهجية البحث
15 ملخص البحث
17 المقدمة
31 البحث
42 التوصيات
44 ماذا بعد؟
45 المراجع



كلمة النيّزك:

في عصر العولمة الذي نعيش، اختلطت نكهات المعرفة، حيث تحول الشغف والمتعة في الحصول عليها من خلال الاكتشاف والاستنتاج إلى هواية، وبخاصة بين الطلاب. وأصبحت المصادر المعرفية لدى شبابنا تعتمد على استهلاك أنصاف المعلومات الجاهزة التي اعتادوا على قصها من أي موقع من (شبكة الإنترنت)، ولصقتها في حواسيبهم، حتى أنهم في معظم الأحيان لا يقرؤون ما يقصون من الشبكة العالمية.

وبما أنّ النظام التعليمي السائد مكتظ بالمعلومات والمفاهيم التي يتم تلقينها للطلاب حتى يحفظها، وتكون فيه نتيجة الامتحان هي أهم ما يطمح إليه الطالب، والتي لا تعكس بالضرورة مدى المعرفة لديه. وبسبب حرص المؤسسات الأكاديمية على تحصيل طلابها وليس على إنتاجهم العلمي والعملية، تدهور المستوى المعرفي وتقلصت إمكانيات الطالب المستنيرة للتفكير، التي تطوّر العين الناقدة عنده ليستطيع أن يفكر بالظواهر التي تحيط به دون الاستسلام للمسلّمات التي عليه أن يحفظها دون أن يفكر بمصدرها أصلاً.

تأسست مؤسسة النيّزك للتعليم المساند والإبداع العلمي في القدس، عام 2003، على يد شباب يؤمنون بالعلم، والمجتمع المعرفي وذلك للإسهام في تغيير الوضع المذكور آنفاً، حيث اعتمدنا التجربة العملية، والتفاعل مع الألعاب التفكيرية، و العلوم التطبيقية أساساً لبناء شخصية الفرد العلمية، وليشكل بإيجابية مستقبله الشخصي أولاً، ومن ثمّ يعكس ذلك على مجتمعه.

والنيّزك من خلال مشروع الباحث الصغير اعتمدت قاعدة "الشك سيد اليقين" لأنها تؤمن أن الشخص الذي يعتاد التفكير المنطقي الناقد، ويربطه بالعلم والمعرفة يكون قادراً على تقويم وضعه، والتعامل معه مهما بلغ من التعقيد، ويكون أيضاً الأنجح في مواجهة التحديات في مسيرته نحو التميّز بطريقة ناجحة وفعّالة.

وعليه، فإننا نضع بين أيديكم خلاصة تجربة الباحثين الصغار، وتجربتنا في النيّزك في رعايتهم، وذلك لتقدموا بدوركم النقد البناء الذي يساهم في تطوير أدائنا والتعلم من أخطائنا ولكي نضيف إلى رصيدنا المعرفي ما نستطيع من أفكار تؤدّي إلى تعميق التجربة وتوجيهها.

م. عارف الحسيني
المدير العام



كلمة اليونيسف:

يهدف برنامج «تطوير ومشاركة الطلائع» في منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» في إعطاء الطلائع الفرصة للمشاركة الفعالة في مجتمعهم والمساهمة في تطورهم، وتطوير مجتمعهم.

إن أحد أولويات برنامج "تطوير ومشاركة الطلائع" لعامي 2009-2010 هو زيادة المعرفة وتحسين استخداماتها في القضايا التي تؤثر في حياتهم. يعتبر مشروع "الباحث الصغير" والذي ينفذ بالشراكة مع مؤسسة النيزك للتعليم المساند والإبداع العلمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي إحدى الطرق التي تعمل فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" على تقدير ودعم وتشجيع الأبحاث التي يقودها الطلائع والتي بدورها تمكنهم من إيصال أصواتهم والتأثير على عدد من القضايا في مجتمعاتهم. فعلى سبيل المثال، استطاع الطلائع المشاركون في هذا المشروع أن يحددوا وبيحثوا قضايا اجتماعية ذات أولوية في حياتهم تضمنت على سبيل المثال ظاهرة العنف، وعمالة الأطفال والتسرب من المدارس، وشبكة المواصلات في فلسطين مدى نجاعتها ورضا الناس عنها. كما عمل البعض الآخر على قضايا علمية تخص مثلاً طرق التخلص من النفايات الصلبة.

نأمل أن تصل أصوات الطلائع من خلال أبحاثهم إلى المسؤولين وصناع القرار من أجل العمل على توفير عالم جدير بالطلائع.

جين غوف
الممثلة الخاصة
منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" - الأراضي الفلسطينية المحتلة



الباحث الصغير... الطلاب يبأدرون ويبحثون:

يمنح برنامج الباحث الصغير الفرصة للطلاب لتقصي المعرفة وبتها، للفوص في ظواهر اجتماعية، وتطبيقات علمية تجول في بال الطليعي، وتدفعه مسيرة العمل إلى إعادة التفكير بقضايا تهمة من المنظور الناقد، والخوض في خضم البحث العلمي المتطور، وبذلك يتحمل الطلاب المسؤولية بالمبادرة والبحث والتمحيص.

وبعد بدء الرحلة صوب المعرفة، يتمركز الباحثون الصغار في المقدمة، ليقدموا لمجتمعهم نموذجاً حياً ومنتجاً، يفعل دورهم، ويكونوا فيه قدوة لأبناء جيلهم في العطاء.

وغدا الباحث الصغير منبراً لكل طليعي في الأراضي الفلسطينية ينضم إليه كل من يسأل: لماذا؟ وأين؟ وكيف؟ ومن البحث عن المعلومة وفحصها، إلى التأثير إيجابياً في البيئة التي يعيشون فيها.

انضم للمشروع (350) طليعيًا/ة، بين الأعمار (14-16) عام، في ست محافظات مختلفة وهي: القدس، الخليل، نابلس، جنين، غزة، طولكرم، وبمعدل مجموعة بحثية في كل محافظة، بحيث تتكون كل مجموعة من (25) باحثًا/ة، وهم يعملون على إنجاز الأبحاث في مجموعات صغيرة تتألف كل مجموعة من (3-4) باحثين.

ومن أجل إعداد الباحثين الصغار للخوض في رحلة البحث، طورت النيزك برنامجاً تدريبياً مهنيًا بالاعتماد على خبرتها التراكمية في رعاية البرامج التدريبية وتطويرها، وبالتنسيق مع خبراء واختصاصيين في مجالات علمية، ومجتمعية مختلفة.

(6) مجموعات بحثية، تتكون كل واحدة منهم من (25) باحثًا/ة صغيرًا/ة انخرطوا في برنامج يستهدف تطوير آليات التفكير المنطقي والناقد، وذلك من خلال الألعاب الممتعة والمهام التفكيرية التي يجب على الجميع إنجازها، والتي بدورها تترك أثراً في طريقة التعامل اليومي مع ظروف حياة الطليعي/ة.

وبالإضافة إلى تطوير مهارات التفكير، حصل المشاركون على تدريب عملي في مهارات البحث العلمي، وإجراء التجارب العلمية، وقد عالج التدريب آليات البحث مثل الاستبانات، والمقابلات، والمجموعات البؤرية.



وقد عقدت خلال البرنامج العديد من الفعاليات لوضع الطليعي/ة في قلب التجربة، وتعرضه لتجارب حقيقية تصقل الشخصية، وتغني سجل الخبرات لديه/ها.

إن المسيرة التي يمر بها الباحثون، هي أهم تأهيل يحصلون عليه. حيث أن تجربة إنجاز بحث علمي أصيل تدفعهم إلى بلورة وصقل قدراتهم، فعلى سبيل المثال عمل الباحثين في مجموعات صغيرة لإنجاز البحث يعلمهم أسس العمل ضمن فريق، وأهمية التعاون، ويعرضهم إلى تجربة حقيقية في تحمل المسؤولية، وذلك دون الحاجة إلى إلقاء المحاضرات عن أهمية التعاون أو المسؤولية، كما أن إجراء التجارب العلمية أو تطوير الاستبانات أو غيرها من احتياجات المسيرة، يدفع الطلائع إلى الاحتكاك بالمجتمع، والتعامل مع أطرافه المختلفة، وهذا يزيد من خبراتهم وينمي مهاراتهم الحياتية.

وبعد مرحلة الأبحاث، ينطلق الباحثون لتعميم التجربة من خلال جولات، ومحاضرات، وفعاليات يصممونها تحت إشراف الطاقم المختص، تهدف إلى عرض البحث ونتائجه بطريقة متميزة وقريبة إلى الطلائع، بحيث يعملون على نشر المعرفة التي اكتسبوها خلال مسيرة بحثهم لأطراف أخرى من مجتمعهم في المدارس، والجامعات، والمراكز المهمة.



مجموعة الطلائع في محافظة طولكرم خلال أحد اللقاءات التدريبية



لماذا هذه الأبحاث ؟

لما كان الطفل نواة المجتمع السليم والصحيح، ونظراً لما يشهده أطفال المجتمع الفلسطيني بشكل خاص من أحداث ومتغيرات ذات أثر واضح على شخصياتهم وسلوكهم ونموهم، جاءت هذه الدراسة لتبين أهم الأسباب التي تقف عائقاً أمام متطلبات تنمية الطفل تماشياً مع ما تحتاجه المنطقة من تنمية. قدمت هذه الدراسة مادة علمية مدعمة بتحليل إحصائي لأهم الأسباب التي تدفع بالطفل للخروج إلى ميدان العمل والآثار المترتبة عليه. فضلاً عن أن الدراسة ونتائجها قد تشكل قاعدة للمعنيين والمسؤولين لاتخاذ القرارات حيال عمالة الأطفال وتطبيق القوانين والتشريعات للحد منها، كما يمكن أن تشكل الدراسة قاعدة معلوماتية للمهتمين في تطوير وتنمية الموارد البشرية في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة عمل الأطفال من حيث مسبباتها وطرق معالجتها من أجل الحد من هذه الظاهرة، للإسهام في الإبقاء على حق الطفل بالتمتع بطفولته وحقه في تنمية جسده وفكره وروحه دون معوقات للوصول إلى شخصية متكاملة قادرة على تحمل أعباء الحياة ومتطلبات التنمية، من خلال الإجابة على أسئلة البحث التالية:

أولاً: ما الظروف والأسباب التي دفعت بالطفل إلى دخول ميدان العمل؟

ثانياً: ما الآثار السلبية المترتبة عن عمالة الأطفال؟

ثالثاً: كيف يمكن تجنب الآثار السلبية المترتبة

عن عمالة الأطفال؟ و الحد منها؟



منهجية البحث:

عمالة الأطفال مصطلح شائع، ومن المشاكل الظاهرة للعيان في مجتمعنا الفلسطيني، أطفال من المفروض أن يكون مكانهم الطبيعي على مقاعد الدراسة نجدهم في سوق العمل، هذا من ضمن الأسباب التي شجعت فريق البحث للتعلم أكثر والتقصي والبحث عن هذه القضية الهامة التي تواجه مجتمعنا لما لها من قيمة وأهمية وتأثير كبير على المجتمع ككل.

هذا البحث هو جزء من مسيرة بحثية طويلة يقوم بها الباحثون الصغار ويفتح المجال للقيام بدراسات وأبحاث التي قد تساهم في تقدم المجتمع وتطوير أساليب الحد من هذه الظاهرة المقلقة التي تؤثر على الأطفال والطلائع بشكل سلبي .

وضع فريق البحث تساؤلات عدة تجول في العقول مثل: ما هي الأسباب الحقيقية التي تقف وراء عمالة الأطفال في مجتمعنا وهل هذا يؤدي بالضرورة إلى تسربهم من المدارس؟ وكيف يمكن وصف العلاقة بين عمالة الأطفال وقدرتهم على التحصيل العلمي.

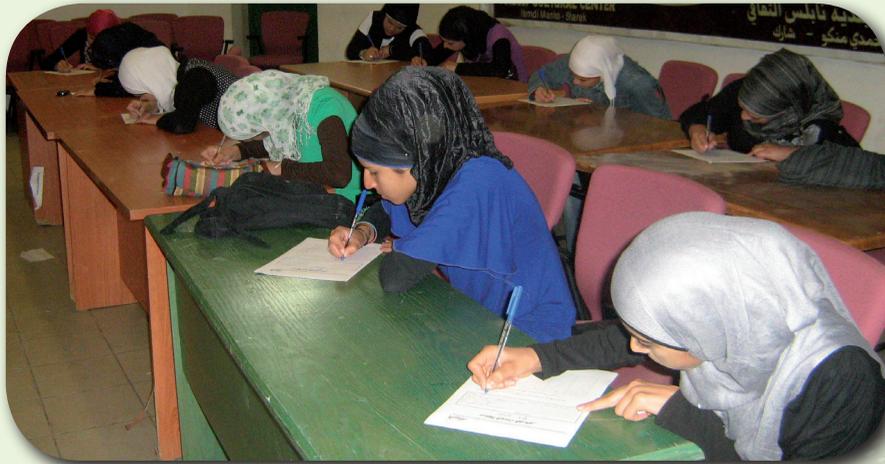
وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدت مجموعة البحث منهجية واضحة تمثلت في عقد الاجتماعات وحضور ورشات العمل والاطلاع على المراجع المتوفرة عن ظاهرة عمالة الأطفال وتوصلت المجموعات، بإشراف الموجهين من مؤسسة «النيك» إلى المناهج التربوية التي يتوجب اتباعها من أجل الإجابة عن هذه التساؤلات والقيام بالأبحاث اللازمة للرد عليها. وتتلخص المنهجية العلمية المتبعة بما يلي:

- 1- جمع المعلومات عن عمالة الأطفال من المراجع المختلفة عن الموضوع.
- 2- وضع الفرضيات لامتحانها وفحصها عن طريق الاستبانات وأدوات البحث المختلفة.
- 3- إجراء المقابلات مع المسؤولين والخبراء التربويين والمرشدين النفسيين لمعرفة الأسباب التي تقف خلف هذه الظاهرة الخطيرة.
- 4- توزيع الاستبانات التي تستهدف الأطفال وطلاب المدارس لمحاولة دراسة المشكلة من مصدرها.
- 5- القيام بالعديد من الزيارات الميدانية كزيارة مركز الإحصاء الفلسطيني الذي أمد فريق البحث بالإحصائيات اللازمة لإتمام البحث.



- 6- دراسة بعض الحالات الخاصة من أولئك الأطفال الذين انخرطوا بسوق العمل في سني عمرهم المبكرة.
- 7- دراسة النتائج وتحليلها وعرضها مع استخدام الصور والجدول والرسوم البيانية كوسيلة لعرض النتائج.
- 8- توثيق هذه العمليات بما فيها تحديد المسألة وأساليب العمل والنتائج والمراجع.
- 9- التنويه بكل الدعم والمساندة التي حصل عليها فريق البحث.

وانطلقت المجموعات إلى العمل في خريف 2009 وها هي تضع نتائجها أمام بقية الطلبة في كافة المدارس الفلسطينية من أجل الاطلاع عليها وإبداء آرائهم فيها.



ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين، من خلال الإجابة على أسئلة البحث المتعلقة بأسباب عمالة الأطفال، والآثار المترتبة عليها، وسبل معالجة هذه الظاهرة للإسهام في الإبقاء على حق الطفل بالتمتع بطفولته وحقه في تنمية جسده وفكره وروحه دون معوقات للوصول إلى شخصية قادرة على تحمل أعباء الحياة ومتطلبات التنمية، تمت مراجعة الأدبيات ذات العلاقة للتعرف على الأبعاد الحقيقية لعمالة الأطفال وللمساعدة في تطوير أداة جمع البيانات للدراسة، واستطاعت الدراسة ومن خلال تحليل البيانات التعرف على أهم الخصائص الرئيسة لظاهرة عمالة الأطفال: من حيث المسببات التي دفعت بالأطفال لسوق العمل، والخصائص الديمغرافية للأطفال العاملين وأسرهم، وظروف عملهم، كذلك تم فحص العلاقات بين متغيرات فرضيات الدراسة المتمثلة في المتغيرات الديمغرافية من جهة وعمالة الأطفال من جهة أخرى، ليتبين مدى العلاقة القوية- من خلال التحليل الإحصائي لعوامل الارتباط والانحدار- لإثبات العلاقة المفترضة بين متغيرات الدراسة. وأخيراً خرجت الدراسة باستنتاج مفاده أن عمالة الأطفال في فلسطين لها أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحدث آثاراً خطيرة على المجتمع والتنمية كونها تضعف إمكانيات وقدرات جيل المستقبل، وتؤثر على تنمية الموارد البشرية وقدراتها التنموية.

وقد توصل الباحثة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تفيد أن ما يقرب من نصف الأطفال الذين يعملون هم من المتسربين من المدارس حيث تبين أن ما نسبته (45.9%) من الأطفال غير الملحقين بالمدرسة هم أطفال عاملون، وبالتالي هم عبء مستقبلي على الاقتصاد الوطني الذي يتجه نحو الاستخدام الأكبر للتكنولوجيا.

كما خلصت مجموعات البحث إلى أن الأطفال العاملين هم محرومون من ممارسة بعض أنشطة الترفيه الخاصة بمرحلة الطفولة والتي يمارسها أقرانهم غير العاملين. أما بالنسبة للأسباب الداعية إلى التسرب من المدرسة والتوجه إلى العمل، فقد توصلت الباحثة الصغار إلى مجموعة من النتائج التي تتعلق بهذه الأسباب، فقد كان الفقر أكبر هذه الأسباب حيث أفاد (45.3%) من العاملين أن السبب الرئيس في توجههم للعمل هو الفقر الذي تعاني منه الأسرة، بينما كان عدم تقدير أهمية التعليم سبباً رئيسياً آخر في تسرب الأطفال من مدارسهم وتوجههم للعمل.



وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لانتشار ظاهرة العمالة كان للمدن نصيبٌ أكبر من القرى وربما يعود السبب في ذلك إلى توفر العمل بشكل أكبر في المدن أكثر منه في القرى.

وقد حاولت مجموعات البحث الدخول إلى أسر الأطفال العاملين لمعرفة مدى رضا هؤلاء الأهالي عن عمل أطفالهم فكان غالبية الأهالي راضون عن هذا العمل وقد شكلت هذه النسبة (84%) من مجموع العينة. ومن خلال الدراسة اتضح أن هناك درجة مقبولة من الوعي لدى الأطفال لهذه الظاهرة فكانت الغالبية العظمى تعي بخطورة الظاهرة ولا تفكر بترك المدرسة والتوجه إلى العمل.



المقدمة:

تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر العالمية الموجودة في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وإن كانت تختلف في حجمها وتأثيراتها من دولة لأخرى حيث يعتمد انتشار هذه الظاهرة على مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة والمرتبطة بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لهذا المجتمع أو ذاك.

وبالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية والتشريعات القانونية الهادفة إلى الحد من توسع هذه الظاهرة وانتشارها، إلا أن الواقع العملي والممارسة العملية تعكس انخفاضاً في درجة الحماية المتحققة للأطفال من الاستغلال والاضطهاد الذي يمارس بحقهم.

وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في حدوث هذه الظاهرة وانتشارها، ويعتبر الفقر وتدهور مستوى المعيشة لبعض الأسر، من أبرز العوامل الاقتصادية التي تدفع باتجاه ازدياد ظاهرة عمل الأطفال. ولا تقل العوامل الأخرى المسببة للظاهرة خاصة العوامل الاجتماعية والتعليمية أهمية عن العوامل الاقتصادية.

ونظراً للآثار السلبية التي تفرزها هذه الظاهرة على المستويات كافة، وخاصة في الدول النامية ذات الاقتصاديات الهشة والتابعة، التي عانت وما زالت تعاني من هذه الظاهرة التي تنتشر فيها بشكل مقلق، فقد أدى ذلك إلى تزايد اهتمام هذه الدول بدراسة أسباب الظاهرة وتأثيراتها بهدف التوصل إلى صياغة سليمة لبرامج واستراتيجيات قادرة على مكافحتها والحد من انتشارها.

وقد تضافرت جهود العديد من الأطراف المهتمة بالظاهرة من حكومات ومنظمات غير حكومية كمنظمة العمل الدولية واليونسيف والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، في التصدي للظاهرة والحد من توسعها وانتشارها. وفي فلسطين تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال وتشغيلهم من الظواهر القديمة، وبالرجوع إلى عدة عقود ماضية سنجد أن هذه الظاهرة كانت موجودة ومنتشرة داخل المجتمع الفلسطيني بمختلف طبقاته وأماكن سكناه، فكما نجدها في الريف يمكن أن نجدها في المدن بالإضافة إلى أنها كانت شاملة لكل من الذكور والإناث. وقد كان للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة دور مهم وأساسي في وجود الظاهرة وانتشارها، وما زالت هذه العوامل تلعب دوراً مماثلاً في وجود الظاهرة في الوقت الحالي.



ومنذ بداية العقد الماضي، بدأت هذه الظاهرة تلفت الانتباه إليها بشدة خاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية التي مكنت من إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات المهتمة بشؤون الاقتصاد والمجتمع، والتي كان لها الدور الكبير في إبراز أهمية معالجة هذه الظاهرة وضرورة اتخاذ السياسات الكفيلة بالحد منها وإزالة الآثار السلبية الناتجة عنها، الأمر الذي جعل من القيام بإجراء الدراسات والبحوث الذي تتناول هذه الظاهرة لما لها من آثار سلبية ومدمرة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الفرد والمجتمع.

ولغاية الآن يعتبر الاهتمام بهذه الظاهرة من حيث الدراسات والبحوث العلمية قليل جداً وغير كاف، مما شكل حافزاً للقيام بهذه الدراسة، للشعور بأهمية التصدي لظاهرة عمالة الأطفال وتسارع انتشارها في المجتمع الفلسطيني. وستكون هذه الدراسة شاملة لجميع الجوانب ذات العلاقة بالظاهرة من أجل التعرف عليها من حيث حجمها وأسبابها وتأثيراتها على المجتمع الفلسطيني وعلى الطفل نفسه، والتعرف أيضاً على آليات التعامل معها وطرق العلاج اللازمة لتقليل من آثارها السلبية على المجالات كافة.



الحالة التي نعالجها الدراسة:

تمثل عمالة الأطفال إحدى الظواهر ذات التأثير الخطير على الاقتصاد والمجتمع، التي بدأت تظهر بشكل واضح داخل المجتمع الفلسطيني منذ بداية العقد الماضي، نتيجة لما شهدته المنطقة من تطورات سياسية واجتماعية متسارعة، وما تركته من آثار على مختلف جوانب الحياة في فلسطين.

وهذه الظاهرة ذات أبعاد متعددة ومتداخلة، والبحث فيها يستدعي تناول المشكلة من مختلف الجوانب والأبعاد، سواء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والقانونية، كما يتطلب ذلك تحديد حجم الظاهرة ومدى تأثيرها وخطورتها، وتحديد المتغيرات المختلفة الداخلة فيها والعلاقة بين هذه المتغيرات. وبالتالي فإن المشكلة التي نتناولها هذه الدراسة تتمثل في ظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين وتحديد العوامل المختلفة المسببة لها بالإضافة إلى المؤثرات السلبية الخطيرة التي تنتج عنها، كما تحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤلات عدة أهمها:

- ما هو حجم ظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين، وما هي خصائصها؟
- ما هي الأسباب الكامنة وراء وجود ظاهرة عمالة الأطفال وانتشارها في فلسطين؟
- ما هي المجالات التي يتوجه الأطفال للعمل فيها وما هي ظروف هذه الأعمال وطبيعتها؟
- ما هو موقف القانون من عمل الأطفال؟
- ما هي الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الضرورية لمكافحة الظاهرة والتصدي لها؟



مفهوم عمالة الأطفال:

إن الحديث عن مفهوم عمالة الأطفال يستوجب بداية أن نحدد من هو الطفل، حيث يعرف الطفل وفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بأنه كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه.

ويأخذ هذا التعريف بعين الاعتبار اختلاف مفهوم الطفولة من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، ففي العديد من المجتمعات لا تنتهي الطفولة بوصول الشخص إلى سن معينة، حيث أن عملية دخول الإنسان إلى مرحلة النضج والرشد قد تتم في سن مبكرة أو متأخرة عن سن الثامنة عشرة، مما يعني أن هناك محددات أخرى لمفهوم الطفولة باستثناء العمر.

لقد استمر التعاون الدولي مع عمل الأطفال، على التمييز بين أنواع مقبولة من العمل وأخرى غير مقبولة، ذلك أن النظر إلى كافة الأعمال التي يقوم بها الطفل بالدرجة نفسها يؤدي إلى تشويش الصورة والتقليل من شأن المشكلة، مما يخلق صعوبات وعراقيل أمام وسائل العلاج وسبلها التي يتم تبنيها لمكافحة الظاهرة والتخلص من مؤثراتها السلبية.

وفي الكثير من الأدبيات المتعلقة بعمالة الأطفال يتم استخدام مصطلحين اثنين للتمييز بين ما هو مرفوض وما هو مقبول مما يقوم به الطفل من أعمال، وهما مصطلح Child Work ومصطلح Child Labor، حيث يشير الأول إلى النوع المقبول من الأعمال التي تعتبر غير ضارة بالطفل، بحيث لا يوجد لها أية إفرازات سلبية يمكن أن تلحق بالطفل من جراء مزاولته لها، بل قد يكون لها العديد من الإيجابيات من حيث تعزيز الاعتماد على الذات والإحساس بقيمة العمل وتنمية روح الانتماء لدى الطفل، وأيضاً تحقيق دخل لا بأس به لأسرته مما يساعدها على مواجهة المتطلبات الحياتية المختلفة، مع ضرورة مراعاة كافة الشروط المطلوب توفرها في هذه الأعمال، دون أن تعيق حصول الأطفال على تعليمهم وراحتهم وأوقات لهوهم وتطورهم الصحي والنفسي، في حين يشير المصطلح الثاني Child Labor، إلى تلك الأعمال المضرة وغير المقبولة والتي تلغي طفولة الطفل، ويتعرض الطفل أثناء القيام بها لأبشع صور الاستغلال من قبل أصحاب العمل، التي تحرمه من فرصة الحصول على التعليم بالدرجة



الكافية، وأيضاً الأعمال التي يزج إليها الطفل في سن مبكرة ويكون العمل لساعات طويلة ومقابل أجور منخفضة للغاية، ومثل هذه الظروف تعتبر ضارة بالبالغين وليس بالأطفال فقط، فهي تؤدي إلى إضعاف صحة الطفل وتشويه نموه الجسدي والنفسي والاجتماعي الناتج عن انفصال الطفل عن أسرته وأصدقائه لساعات طويلة بحيث يكون التفاعل الاجتماعي لهؤلاء الأطفال معدوماً تقريباً ومحصوراً ضمن إطار العمل. ويمكن القول أن عمالة الأطفال تعكس وضع الأطفال الذين يعملون بأجر / أو دون أجر حيث يقوم الأطفال بأنواع متعددة من الأعمال في ظروف اجتماعية-ثقافية مختلفة. (تعريف وزارة العمل الفلسطينية).

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الطفل العامل بأنه، (كل شخص دون سن الثامنة عشرة يباشر شغلاً أو عملاً معيناً سواء كان لحساب الغير بأجر أو لحسابه الخاص، دون أجر داخل إطار العائلة)، إن تعريف الجهاز المركزي للإحصاء للطفل العامل، يشمل الأطفال الذين عملوا خلال فترة الإسناد الزمني للمسح والبالغة سنة كاملة، وليس مقتصرأ على من كانوا على رأس عملهم عند إجراء المسح، مما يثير التساؤلات حول الفترة الزمنية التي ينبغي أن يكون الطفل قد عمل خلالها حتى يعتبر طفلاً عاملاً، وبالتالي ينطبق عليه مفهوم عمالة الأطفال التي تستوجب المكافحة.

واستناداً إلى ما سبق فإنه يمكن القول أن مفهوم عمالة الأطفال يقصد به :

كل طفل يمارس عملاً معيناً سواء كان لحساب الغير بأجر، أو لحسابه الخاص دون أجر داخل إطار العائلة، بحيث تكون ممارسة الطفل لذلك العمل قد تمت في فترة زمنية متواصلة لا تقل عن أسبوع، وفي ظروف تتسم بوحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

العمل لساعات طويلة وبدوام كامل بأجور قليلة جداً.

العمل في ظروف شاقة وخطرة سواء من الناحية الجسدية أو الذهنية.

العمل الذي يتعرض خلاله الطفل للمعاملة المهينة والمذلة من قبل صاحب العمل.

العمل الذي يحول دون حصول الطفل على التعليم المدرسي.

العمل الذي يقوم به الطفل في سن مبكرة.

وهذا يستوجب تصنيف كل مجالات الأعمال التي ينخرط بها الأطفال، بما يمكن الجهات الرسمية في الدولة من تقرير ما يسمح للأطفال بمزاولة من أعمال وما يحظر عليهم الانخراط به.



عمالة الأطفال:

الواقع والأسباب:

الاهتمام بالطفل ورعايته من مقومات النهوض بأي أمة فتية في سبيل الوصول إلى مستقبل أفضل. فالأطفال يشكلون جيل الغد والاهتمام بهم وإعدادهم لتحمل أعباء الحياة من أساسيات ومتطلبات التنمية الشاملة. ورعاية الطفولة لا تنفرد بها دولة دون أخرى سواء المتقدمة منها أو النامية وإن تفاوتت درجات الاهتمام بين الدول. لما أقرتة الشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية من حقوق بهدف حماية الطفل ورعايته في مرحلة يتم فيها تشكيل وبناء جسمه وإدراكه وشخصيته ليكون قادرًا على تحمل مسؤولياته تجاه مجتمعه. كما أن ارتفاع نسبة الأطفال في المجتمع الفلسطيني، والتي تقدر بنسبة (34.6%) من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999) يتطلب مزيدًا من الاهتمام بهذه الشريحة نواة وقوام مستقبل التنمية والبناء السياسي. وفي ضوء هذا الاهتمام بالطفل الفلسطيني الذي عانا وحرّم ممارسة طفولته الطبيعية نتيجة الاحتلال، ظهر عدد من المعوقات منها ظاهرة عمل الأطفال التي تقف عائقًا أمام متطلبات تنمية الطفل الممارس للعمل، ومتطلبات التنمية المنشودة.

ربما كان الفقر من أهم أسباب انتشار العمالة بين الأطفال في العالم. وقد كان الاهتمام كبيراً بهذه الظاهرة من ناحية قانونية وإنسانية، فعلى المستوى العالمي نجد المواثيق التي اهتمت بموضوع الطفل بشكل عام، وتعرضت لمشكلة العمالة بشكل خاص في محاولة للحد منها. ومن هذه المواثيق هناك إعلان حقوق الطفل للعام (1959) اتفاقية حقوق الطفل للعام (1989)، إعلان جنيف لحقوق الطفل للعام (1924)، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (107) بشأن حقوق الطفل للعام / والإجراءات الفورية للقضاء عليها للعام (1999)، قرار الجمعية العامة رقم (52) (1997).

وعلى المستوى المحلي، ربما أجبرت الظروف الاقتصادية الصعبة في المناطق الفلسطينية العديد من الأطفال ترك المدرسة والانضمام إلى سوق العمل في محاولة للمساعدة في تأمين قوت عائلاتهم. وقد ظهر الاهتمام بموضوع عمالة الأطفال في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة (2003)، وقانون الطفل الفلسطيني رقم (7) للعام (2004)، وقانون العمل الفلسطيني رقم (7) للعام (2000)، وكلها تطرقت في جزء من موادها لموضوع عمالة



الأطفال. رغم الاهتمام العالمي والمحلي بظاهرة عمالة الأطفال وسن القوانين التي يمكن أن تحمي الطفل من هذه الظاهرة التي في مجملها ذات آثار سلبية على مستقبل الطفل التعليمي والصحي، إلا أنه لم يحصل أن تم تدخل القانون الفلسطيني في قضية من هذا النوع.

ومن ناحية أخرى، فالمادة (99) من قانون العمل الفلسطيني، تستثني مشغلي الطفل الأقارب من الدرجة الأولى من الالتزام بالمعايير التي صاغتها المواد السابقة لهذه المادة فيما يتعلق بتشغيل الأحداث، مما يبدو انتهاكاً لحق الطفل في الحماية.

ربما يعود سبب نص هذه المادة إلى أن أقارب الطفل وبخاصة أولئك من الدرجة الأولى هم من أحرص الناس على سلامة الطفل وحمايته، إلا أنه يمكن اعتبار هذا تجاهلاً للآثار السلبية لتشغيل الأطفال على مستقبلهم وحرمانهم من حقوق أخرى مثل الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في اللعب التي كفلتها لهم القوانين الدولية. وبناء على هذا تفترض الدراسة أن قانون العمل الفلسطيني لا يكفل الحماية الكاملة للأطفال العاملين في فلسطين.

نسبة الأطفال في سوق العمل الفلسطيني:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هو الجهة الفلسطينية الرسمية الوحيدة التي يمكن أن توفر أرقاماً بخصوص نسبة الأطفال العاملين في المناطق الفلسطينية. عشية يوم الطفل الفلسطيني، استعرض المدير الوطني للتعداد في بيان صحفي، وضع الطفل الفلسطيني حيث أصدر المركز تقريره السنوي "أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات - 2008" والذي تضمن عرضاً مفصلاً لأحدث البيانات المتعلقة بواقع الطفل الفلسطيني في مجالات ظروف تشغيل الأطفال في سوق العمل الفلسطيني، الصحة والتعليم والثقافة والبيئة الاجتماعية، بالإضافة إلى واقع فئة المراهقين في المجتمع الفلسطيني.

أوضح البيان أنه «بناء على النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، (2007)، قدر عدد الأطفال في فلسطين بحوالي مليون وتسعمائة ألف طفل من إجمالي (3.761.646) مواطن يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة مع نهاية عام (2007)، ويقول أن الأطفال سيشكلون الأغلبية في المجتمع لعدة سنوات قادمة».



في مسح للقوى العاملة في الضفة الغربية وغزة، والذي أعده مركز الإحصاء الفلسطيني للربع الرابع من العام (2007) تبين أن نسبة الأطفال المشاركين في القوى العاملة في الفئة العمرية (7-17 سنة) في منتصف العام (2007) تصل (28.8%) من مجموع السكان، وتشير النتائج إلى أن نسبة الأطفال العاملين سواء بأجر أو بدون أجر (أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر) بلغ (4.6%) من إجمالي عدد الأطفال بواقع (6.5%) في الضفة الغربية و (1.7%) في قطاع غزة. ويعتبر التقرير أكثر أعمال الأطفال شيوعاً هو عمل الأطفال في مجال الزراعة لدى عائلاتهم، سواء عملوا في «نقل الماء أو رعي الماشية أو قطف المحصول» وربما يطلب منهم المشاركة في أعمال أصعب من ذلك، إلا أن عمل الأطفال العائلي ذلك له سلبياته والتي ينطوي عليها تضييع وقتهم الذي كان من المفروض أن يستغلوه في الدراسة. هذا وقد بينت نتائج المسح «أن أكثر من ثلثي الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية (74.0%) يعملون لدى أسرهم بدون أجر (96.0%) من بين الإناث العاملات و (70.7%) من بين الذكور العاملين». ويعمل أيضاً (20.9%) كمستخدمين بأجر لدى الغير (1.6%) من بين الإناث العاملات و (23.5%) من بين الذكور من الأطفال العاملين. وأشارت الدراسة إلى أن 94.3% من الأطفال في الفئة العمرية (7-17) سنة يعملون لدى أسرهم بدون أجر.

ويبين المسح أيضاً أن «نسبة الذكور العاملين كانت (25.9%) ونسبة الإناث العاملات (3.1%)، وبلغت نسبة المراهقين (15-19) سنة المستغلين في الأراضي الفلسطينية (42.5%) بواقع (46.1%) للذكور و (10.8%) للإناث».

وفي تقرير حول مسح لعمل الأطفال أجراه مركز الإحصاء الفلسطيني حتى تموز العام (2004)، بلغ عدد أطفال فلسطين في الفئة العمرية (5-17) سنة حوالي (1.313.663) طفلاً يمثلون ما نسبته (34.9%) من مجموع السكان، (95.4%) منهم ملتحقون بالمدارس. هذا وقد بلغ عدد العاملين من إجمالي عدد الأطفال في تلك الفئة حوالي (40.139) أي (3.1%) منهم، وقد شكلت نسبة الأطفال العاملين في الضفة الغربية (3.8%) بينما في قطاع غزة (1.9%)، وقد أظهرت نتائج التقرير بأن (56.2%) من الأطفال العاملين يعملون مقابل أجر، في حين بلغت نسبة غير الملحقين بالمدارس من بين الأطفال ماجوري العمل قرابة (24.3%). هذا وقد أوضح التقرير أن الغالبية العظمى من عمالة الأطفال في الفئة العمرية الأقل من (15) سنة والتي بلغ عدد أطفالها (18.024) وحسب التقرير فإن نسبة الأطفال العاملين في المناطق الريفية أكبر منها في المدن والمخيمات، حيث بلغت في الريف (4.6%)، وفي المدن (2.6%)، في حين لم تتجاوز في المخيمات (1.8%)، وقد أظهرت النتائج أن أكبر



نسبة من الأطفال العاملين في الضفة الغربية كانت في محافظة أريحا حيث بلغت (13.2%) وتلتها منطقة سلفيت (10.4%)، ثم محافظة قلقيلية (9.2%) وفي قطاع غزة بلغت عمالة الأطفال أعلى نسبة لها في محافظة غزة حيث وصلت (2.8%)، وتلتها محافظة رفح (2.2%) وقد شكلت نسبة العاملات من الأطفال الإناث نسبة قليلة لم تتجاوز (0.7%) من نسبة الأطفال العاملين بأجر.

نقلًا عن إحصائية أعدتها اليونيسف حول وضع الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عام (1992)، قدر مركز الديمقراطية وحقوق العاملين عدد الأطفال العاملين في فلسطين في الفئة العمرية بين (0-19) سنة حوالي (1.100.200) (مليون ومائة ألف ومائتي طفل) من أصل مليون وثمانمائة وأربعة وثمانين ألف وتسعمائة نسمة هم مجموع السكان في ذلك الحين. وقدر المركز نسبتهم ب (58.36%). وأن (47%) من عدد سكان الضفة الغربية و(49%) من عدد سكان غزة، و(41%) من عدد سكان القدس الشرقية هم أقل من 15 سنة. أي بمعدل (46.6%) لهذه الفئة في المناطق الثلاث.

وبالنسبة للنشاط الاقتصادي للأطفال العاملين في المناطق الفلسطينية كان التوزيع كالتالي:

(41.8%) من الأطفال العاملين يعملون في قطاع الزراعة بواقع (46.7%) في الضفة الغربية، و(12.0%) في قطاع غزة، و(34.0%) يعملون في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بواقع (27.8%) في الضفة الغربية و(71.8%) في قطاع غزة. أما نسبة الأطفال العاملين في التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية فقد بلغت (13.7%) بواقع (14.5%) في الضفة الغربية و(8.9%) في قطاع غزة. وبلغت نسبة الأطفال العاملين في قطاع البناء (6.5%).

بهذا يتبين من الأرقام المعطاة أن نسبة الأطفال العاملين في فلسطين محدودة ولا تدل على وجود مشكلة حقيقية أو متفاقمة. وفيما يلي جدولان أحدهما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بخصوص نسبة توزيع الأطفال العاملين. الجدول رقم (1) يفصل توزيع الأطفال في الفئة العمرية (7-17) (العاملين وغير العاملين) حسب الجنس والمنطقة. والجدول رقم (2) يفصل توزيع الأطفال في الفئة العمرية (7-17) (العاملين وغير العاملين) حسب العمر والمنطقة.



الجدول رقم (1): توزيع الأطفال في الفئة العمرية (7-17) (عاملين وغير عاملين) حسب الجنس والمنطقة.

الجنس والمنطقة	عاملين	غير عاملين	الإجمالي
السلطة الفلسطينية			
ذكور	%8.0	%92.0	%100
إناث	%1.1	%98.9	%100
الإجمالي	%4.6	%95.4	%100
الضفة الغربية			
ذكور	%10.9	%89.1	%100
إناث	%1.9	%98.1	%100
الإجمالي	%6.5	%93.5	%100
قطاع غزة			
ذكور	%3.3	%96.7	%100
إناث	-	%100	%100
الإجمالي	%1.7	%98.3	%100

الجدول رقم (2): توزيع الأطفال في الفئة العمرية (7-17) (عاملين وغير عاملين) حسب المنطقة والعمر.

العمر والمنطقة	عاملين	غير عاملين	الإجمالي
السلطة الفلسطينية			
9-7	%1.2	%98.8	%100
14-10	%4.6	%95.4	%100
17-15	%9.2	%90.8	%100
الإجمالي	%4.6	%95.4	%100
الضفة الغربية			
9-7	%1.8	%98.2	%100
14-10	%6.6	%93.4	%100
17-15	%12.5	%87.5	%100
الإجمالي	%6.5	%93.5	%100
قطاع غزة			
9-7	-	-	%100
14-10	%1.3	%98.7	%100
17-15	%4.2	%95.8	%100
الإجمالي	%1.7	%98.3	%100



أسباب عمالة الأطفال:

ثلاثة تقارير أعدها كل من مركز الإحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية وحركة الدفاع عن الأطفال/ فلسطين في التسعينات بينت أن عمالة الأطفال في فلسطين تعود لثلاثة أسباب رئيسية وهي: الوضع الاقتصادي السيء، قلة عدد المدارس وعدم صرامة القوانين في تعاملها للحد من هذه الظاهرة.

في الحقيقة هناك مجموعة من الأسباب لعمالة الأطفال في العالم بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص «وتأتي على رأسها العوامل الاقتصادية والفقر، التي تؤدي بالأطفال للاشتغال في الأشغال المختلفة والمضرة من الناحية الصحية والأخلاقية (أحياناً).

ونورد هنا أهم الأسباب التي تدفع الأطفال إلى الانخراط في سوق العمل:

مشاكل اقتصادية: حيث أن الدخل هو المؤشر الحقيقي لتحديد المستوى الاقتصادي للفرد والأسرة، ويتبين أن الأطفال العاملين ينتمون في الغالب إلى أسر منخفضة الدخل حيث تعيش هذه الأسر التي يعمل أطفالها عند خط الفقر أو دونه، كما أكد ذلك رياض عرار من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال والذي أشار إلى أن خروج الأطفال إلى سوق العمل يعود إلى أن (70%) من الدخل الفلسطيني يعتمد على العمل في المستوطنات، والذي تم إيقافه مع تدهور الأوضاع السياسية في فلسطين مما أدى إلى انخفاض مستوى الدخل وسوء أحوال الأسر الاقتصادية. وهذا بالتالي دفع الأسر إلى إخراج أطفالها للعمل.

انخفاض المستوى التعليمي للوالدين، فارتفاع نسبة الأمية بين الآباء تؤدي إلى عدم وعي بأهمية وقيمة التعليم مما يجعلهم غير قادرين على توفير الرعاية التعليمية الملائمة والمناسبة للأبناء، ويدفعونهم إلى العمل بدل التعليم.

مشاكل اجتماعية وأسرية: الأسرة هي الإطار الأساسي الذي يعيش الطفل في كنفه ويحتمي به ويوفر له كل ما يحتاجه من مسكن وملبس ومأكل ورعاية صحية وتعليمية. فإذا كانت الأسرة تعاني من وضع اقتصادي سيء وقصور في الرعاية والحماية الاجتماعية والصحية للأبناء فإن الطفل في هذا الوضع يصبح عرضة للانزلاق في مجالات مختلفة، حيث يعاني الطفل الحرمان والشعور بالحاجة لما يسد احتياجاته الأساسية فيكون العمل أحد هذه الأشكال، كما يقول عرار والذي فصل المشاكل الأسرية التي تؤدي إلى عمالة الأطفال كالتالي:



1- **كبر حجم الاسرة:** من المعلوم كبر حجم الأسرة في العالم العربي بشكل عام وذلك يعود للثقافة التي تسود بين الشعوب العربية بأن كثرة عدد الأولاد تعد من «العزوة». فإذا كانت الأسرة فقيرة أو من ذوي الدخل المحدود لا تستطيع توفير كافة احتياجات أولادها، فتضطر لدفع هؤلاء الأطفال أو بعضهم للعمل والمساعدة في توفير أساسيات الحياة للأسرة.

2- **تفكك الاسرة:** هناك نسبة من الأطفال العاملين يعانون من تفكك أسري بسبب طلاق الوالدين أو وفاة أحد الوالدين. فعدم الشعور بالأمان لغياب الوالدين أو أحدهم وعدم توفر الرعاية الكافية التي يحتاجها الطفل تدفعه للبحث عن ما يؤمن له احتياجاته من خلال العمل.

3- **سوء المعاملة داخل الأسرة:** العديد من الأطفال يعانون من سوء المعاملة داخل الأسرة سواء من قبل الوالدين أو أخوتهم الذين يكبرونهم سناً، يؤدي إلى أذى جسدي ونفسي، يدفع الأطفال إلى محاولة إثبات أنفسهم خارج المنزل، فيخوضوا في سوق العمل الذي يعتبر شكلاً من أشكال إثبات الذات.

مشاكل تعليمية: ربما تكون هناك مشكلات تواجه الطالب داخل المدرسة سواء فيما يتعلق بالدراسة نفسها أو بعلاقاته مع مدرسيه وزملائه. هذه المشكلات إن تفاقمت ولم تجد حلاً، تؤدي بالطالب للتسرب من المدرسة والالتحاق بسوق العمل.



الإطار القانوني لحماية الأطفال:

حماية الأطفال في القوانين الدولية

لقد أكد القانون الدولي على حق الطفل في الحماية من الانتهاكات بشكل عام وإلى مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال بشكل خاص، من خلال عدة موثيق بما فيها إعلان حقوق الطفل لعام 1924 - جنيف، الإعلان العالمي لحقوق الطفل الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1959/11/20 ، واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989 والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة الصادر عن الأمم المتحدة للعام 2000 ، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية الصادر عن الأمم المتحدة للعام 2000 ، وقرار الجمعية العامة رقم 107/52 بشأن حقوق الطفل.

المادة (32) من اتفاقية حقوق الطفل للعام 1989 تنص على أن «تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي».

وقد أقرت منظمة العمل الدولية مجموعة من الاتفاقيات التي تهدف إلى الحد من عمالة الأطفال وحماية الأطفال من الاستغلال، ومنها اتفاقية الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية لعام 1937 ، اتفاقية بشأن سن استخدام الأحداث في الأعمال غير الصناعية لعام 1937 ، اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام رقم (138) لعام 1973 ، واتفاقية رقم (182) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

فقد تضمنت اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام رقم (138) للعام 1973 القاعدة العامة المحددة للحد الأدنى لسن العمل في المادة (2) فقرة (3) على أنه «لا يجوز أن يكون الحد الأدنى لسن المقرر عملاً بالفقرة (1) من هذه المادة أدنى من سن إنهاء الدراسة الإلزامية، ولا يجوز في أي حال أن يقل عن 15 سنة». والمادة (3) فقرة (1) تنص على أنه «لا يجوز أن يقل الحد الأدنى لسن عن 18 سنة للقبول في أي نوع من أنواع الاستخدام أو العمل الذي يحتمل أن يعرض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعته أو الظروف التي يؤدي فيها».



هذا ووضعت منظمة العمل الدولية اتفاقيتين في موضوع الفحص الطبي للأحداث. فقد عالجت الاتفاقية رقم (77) لعام 1946 الفحص الطبي لتقرير لياقة الأحداث والشباب للعمل في الصناعة، بينما عالجت الاتفاقية رقم (78) لعام 1946 الفحص الطبي لفئة الأحداث في المهن الأخرى غير الصناعية. ونصت المادة (2) من هذه الاتفاقية على أنه «لا يجوز استخدام الأحداث والشباب الذين تقل سنهم عن الثامنة عشرة في منشأة صناعية ما لم يثبت فحص طبي دقيق للباقتهم للعمل الذي يستخدمون لأدائه».

هذا وتبذل مؤسسات محلية ودولية فتحت لها فروعاً في فلسطين جهوداً كبيرة لحماية حقوق الأطفال والعمل على الحد من ظاهرة عمالة الأطفال المتفشية في العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص. ومن هذه المؤسسات ما يلي:

اليونيسف التي تعتبر نفسها «القوة المحركة التي تساعد في بناء عالم تتحقق فيه حقوق كل طفل» وتقوم بدعم العديد من البرامج التي تعمل على مكافحة عمالة الأطفال في العالم وكذلك تعمل على ترويج اتفاقية حقوق الطفل الدولية.

مؤسسة إنقاذ الطفل - فلسطين التي تعمل على «تمكين النساء والأطفال في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والمناطق المهمشة الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة من تطوير وتحسين ظروف حياتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية.»

الشبكة العالمية لحقوق الطفل والتي بادرت مجموعة من المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الأطفال إلى تشكيلها كنواة لشبكة فلسطينية لحقوق الطفل وذلك للضرورة الملحة لتنسيق جهود مجموع المؤسسات التي تعمل في هذا المضمار. وتستند الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل (الشبكة) في رؤيتها إلى اتفاقية حقوق الطفل الدولية والاتفاقيات العربية التي تؤكد على مصالح الطفل الفضلى، وتعمل هذه (الشبكة) على المناصرة والمناصرة لحقوق الطفل الفلسطيني.

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال / فرع فلسطين وهي «جزء من الائتلاف الدولي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال. تسعى الحركة إلى الدفاع عن الأطفال وحماية حقوقهم استناداً إلى اتفاقية حقوق الطفل الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان.»

مركز مصادر الطفولة المبكرة وهي «منظمة أهلية فلسطينية تربوية، تسعى إلى دعم وترقية وتطوير وتحديث قطاع الطفولة المبكرة في فلسطين وذلك باعتماد إطار المفاهيم الشمولي التكاملية في تربية ورعاية وتنشئة طفل فلسطيني متكامل الشخصية عاطفياً واجتماعياً وجسماً وذهنياً، منتماً لوطنه وهويته وتراثه.»



البحث:

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على واقع عمل الأطفال في فلسطين وتوضيح الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة وتحليلها من حيث الأسباب والآثار السلبية الناتجة عنها، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد حجم الظاهرة في فلسطين وإبراز الخصائص التي تميزها.
2. توضيح الأسباب المختلفة التي تقف وراء وجود هذه الظاهرة وانتشارها في فلسطين.
3. إبراز التأثيرات السلبية الناتجة عن الظاهرة على الطفل العامل من النواحي الاجتماعية والنفسية.
4. توضيح الجوانب القانونية المتعلقة بهذه الظاهرة وما اشترطه القانون لعمل الطفل.
5. تحديد السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها للتخلص من هذه الظاهرة أو على الأقل الحد من انتشارها.

طريقة إجراء البحث:

1. جمع المعلومات:

تم جمع المعلومات من المراجع المختلفة، ومنها الانترنت والكتب والرسائل الجامعية والأبحاث السابقة بموضوع عمالة الأطفال والأسباب التي تدفع الأطفال إلى التسرب من المدرسة للانخراط بسوق العمل.

2. كتابة الاستبانة البحثية:

وضعت المجموعات البحثية العديد من الأسئلة المهمة والتي يجب أن تدرج في الاستبانة البحثية والتي تركز على الأسباب التي تدفع الطلعي إلى التسرب من المدرسة والانخراط بسوق العمل، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة التي ركزت عليها كل منطقة لدراسة الفرضيات التي قامت بوضعها.

3. المجموعات البؤرية:

الهدف من المجموعات البؤرية هو تحكيم الاستبانة ومعرفة إن كانت جميع الأسئلة الموجودة فيها واضحة ومفهومة للجميع. المجموعات البؤرية هي مجموعات تتكون من (5-10) أشخاص (من نفس الفئة - عينة البحث-) يختارها الباحثة لتجربة الاستبانة معهم قبل توزيعها على عينة البحث وكما تم إجراء نقاش مفتوح حول الأسئلة واستنباط رأي المجموعة بالموضوع.



4. المقابلات:

قامت مجموعات البحث بإجراء العديد من المقابلات مع الأخصائيين والمسؤولين لمعرفة الأسباب الكامنة وراء عمالة الأطفال والاستراتيجيات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة.

الفئة المستهدفة (عينة البحث):

تنوعت المجموعات في اختيار الأماكن التي وزعت فيها الاستبيانات وإن كانت عينة البحث هي واحدة وهي طلاب وطالبات صفوف المرحلة الأساسية والثانوية، كما استهدفت عامة الناس.

الرقم	المحافظة	عدد الاستبيانات	ذكور	إناث
1	القدس	200	125	75
2	جنين	123	83	40
3	نابلس	200	100	100
4	الخليل (المجموعة الأولى)	236 (طلاب) 227 (عامة الناس)	130 117	106 110
5	الخليل (المجموعة الثانية)	265	142	123
6	طولكرم	300	150	150
7	غزة	175	95	80
	المجموع	1726	942	774

نتائج البحث:

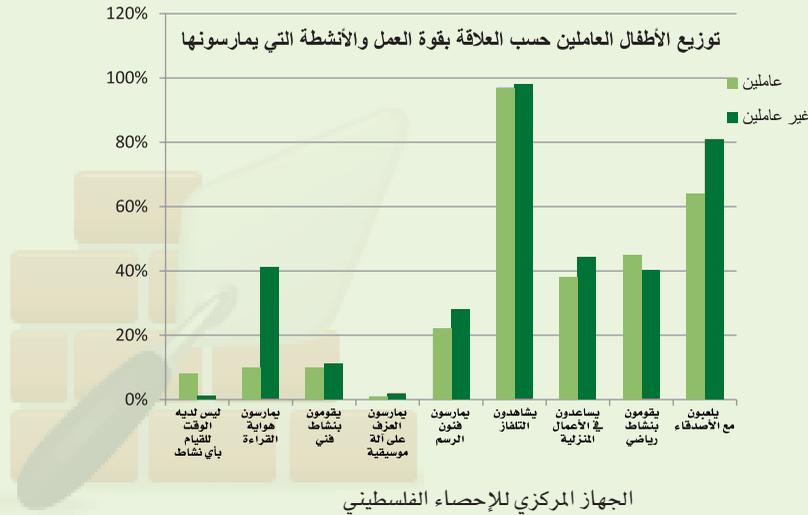
تشير المعلومات أن ما يقرب من نصف الأطفال الذين يعملون هم من المتسربين من المدارس، حيث تبين الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ما نسبته (45.9%) من الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة هم أطفال عاملون. ولا شك أن هؤلاء الأطفال بمحدودية تأهيلهم يصبحون عبئاً على الاقتصاد الوطني، الذي يتجه بشكل مستمر نحو الاستخدام الأكبر للتكنولوجيا المتطورة.



وهذا يؤدي بدوره إلى عدم تقدمهم في العمل واستمرارهم بالقيام بأعمال لا تدر دخلاً كافياً، مما يكرس دائرة الفقر والجهل في عائلاتهم مستقبلاً.

تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمتعلقة بتوزيع الأطفال العاملين في فلسطين من حيث الأنشطة التي يمارسونها عادة خلال اليوم، أن ما نسبته (7%) من الأطفال العاملين، لا يجدون الوقت الكافي للقيام بأي نشاط من الأنشطة التي يمارسها غيرهم من الأطفال، كما بينت الإحصاءات أن (67.1%) من الأطفال العاملين يقومون باللعب مع أصدقائهم مقابل (82%) من الأطفال غير العاملين، وفيما يتعلق بممارسة هواية القراءة، فإن الإحصائيات تظهر تبايناً واضحاً في نسبة الأطفال العاملين الذين يمارسون هذه الهواية مقارنة بالأطفال غير العاملين، حيث ما نسبته (10.1%) من الأطفال العاملين يمارسون هذا النشاط، مقابل (40.8%) للأطفال غير العاملين، وهذا يعود إلى تدني مستوى التحصيل العلمي بين الأطفال العاملين الأمر الذي يصرف اهتمامهم عن مثل هذه الهوايات، في حين أن ما نسبته (37.1%) من العاملين في الضفة الغربية لم ينهوا أكثر من (6) سنوات دراسية.

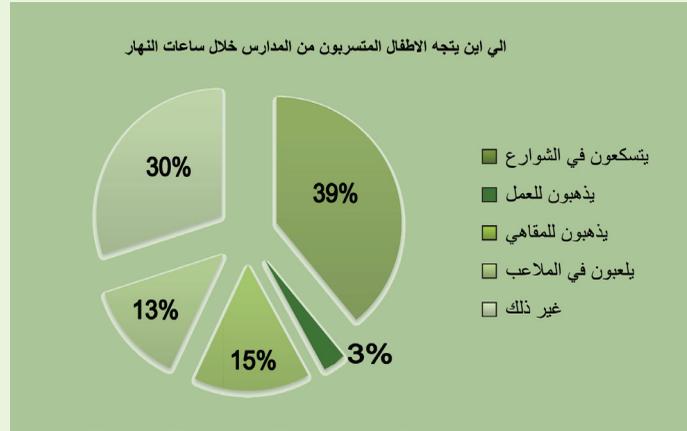
والرسم البياني التالي يوضح توزيع الأطفال (5-17) سنة العاملين حسب العلاقة بقوة العمل والأنشطة التي يمارسونها خلال اليوم بالعادة:



النتائج الخاصة بكل محافظة :

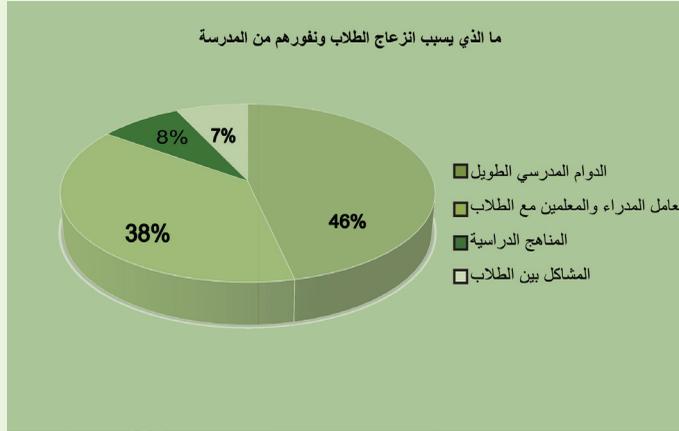
محافظة القدس:

في محاولة من الباحثين لدراسة الأماكن التي يقضي الأطفال المتسربين من المدرسة معظم وقتهم فيها خلال ساعات النهار تبين أن نسبة كبيرة من الأطفال يذهبون نحو التسكع في الشوارع وبلغت هذه النسبة (39%) من مجموع الطلاب بينما يتوجه (15%) من عينة البحث إلى المقاهي و (13%) يتوجهون للعب في الملاعب ونسبة قليلة تبلغ (3%) يتوجهون للعمل، بينما يقضي (30%) من الطلاب وقتهم خلال ساعات النهار في أماكن أخرى. ويظهر الرسم البياني التالي توزيع الطلاب حسب قضائهم لأوقاتهم خلال ساعات الدوام المدرسي:



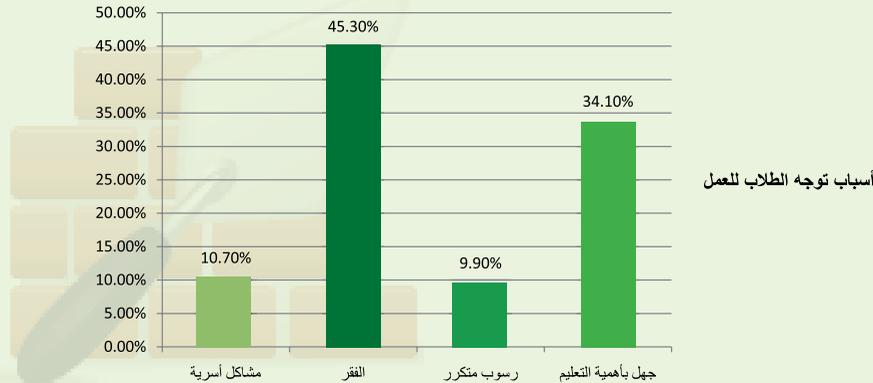
وفي محاولة لفهم العلاقة بين التواجد في الدوام المدرسي وعدم الرغبة في الدوام في المدرسة ارتأت مجموعة البحث أن تقف عند تلك الأسباب التي تزعج الطلاب وتفرهم من المدرسة فكان الدوام المدرسي الطويل من أهم الأسباب التي تفر الطالب من مدرسته، حيث أفاد (46%) من الطلاب أنهم ينزعجون من دوام المدرسة الطويل، كما يشكل تعامل المدرء والمعلمين مع الطلاب سبباً رئيسياً آخر وراء انزعاج الطلاب من المدرسة وقد بلغت هذه النسبة (38%) من الطلاب الذين أبدوا أن سبب انزعاجهم ونفورهم من المدرسة هو تعامل المدرء والمعلمين، بينما يشعر (8%) من الطلاب بالانزعاج بسبب المناهج الدراسية، و (7%) منهم بسبب المشاكل بين الطلاب، ويوضح الرسم البياني الآتي أسباب انزعاج الطلاب من المدرسة ونفورهم منها ونسب هؤلاء الطلاب:



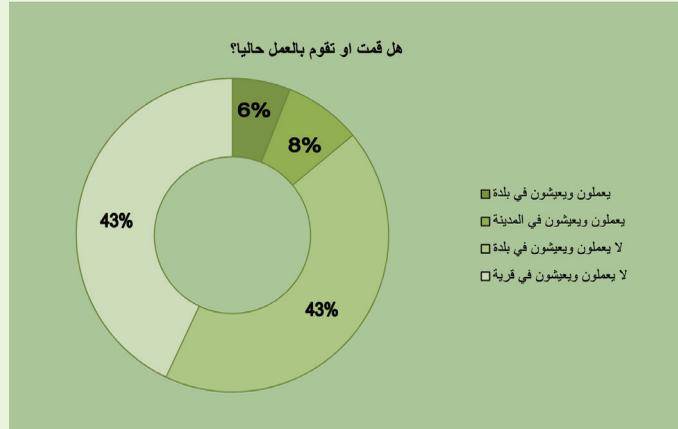


محافظة الخليل:

كانت وجهة نظر طلاب مجموعة البحث من محافظة الخليل، أنه لعلاج مشكلة العمالة كان لا بد من دراسة الأسباب التي تدفع الطالب للتوجه للعمل، الأمر الذي دفع الطلاب لدراسة هذه الأسباب من خلال استبانة البحث، وقد كانت مشكلة الفقر هي السبب الرئيسي وراء توجه الطلاب للعمل وبلغت نسبتهم (54.3%)، بينما شكل عدم تقدير أهمية التعليم النسبة الثانية وبلغت (34.1%) وشكلت مشاكل الأسرة ما نسبته (10.7%)، ويرى (9.9%) من الطلاب أن سبب الخروج من المدرسة هو الرسوب المتكرر، ويمثل الرسم البياني التالي الأسباب التي تدفع بالطلاب للتوجه للعمل:



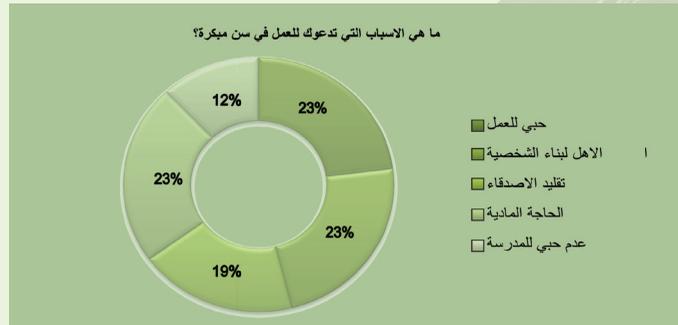
كما ربطت مجموعة البحث في منطقة الخليل بين مكان السكن وكون الطفل يعمل أو لا يعمل والرسم البياني التالي يبين هذه العلاقة:



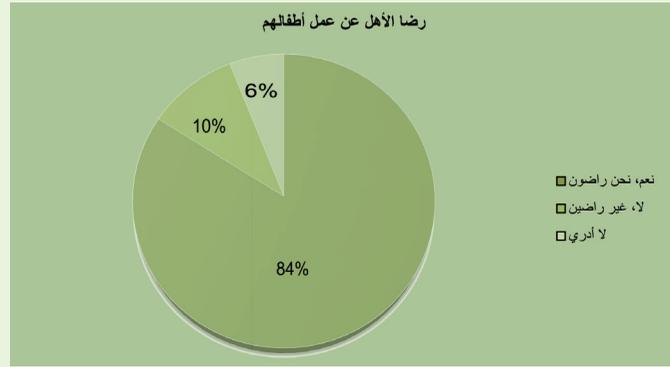
يتضح من الرسم البياني السابق أن نسبة الأطفال الذين يسكنون في المدن ويعملون تفوق نسبة الأطفال العاملين من سكان القرى، وقد يعزى السبب إلى توفر العمل في المدن أكثر منه في القرى.

محافظة نابلس:

بحثت مجموعة البحث في محافظة نابلس في الأسباب التي تدعو الأطفال للعمل في سن مبكرة، والتمثيل البياني الآتي يوضح الأسباب التي تدعو الأطفال للعمل في محافظة نابلس:



يتضح من الرسم البياني السابق أن الحاجة المادية وحب العمل لدى الطفل ورغبة الأهل أهم الأسباب التي تدعو الأطفال للعمل في سن مبكرة، حيث شكل كل سبب من هذه الأسباب ما نسبته (23%) من عينة البحث، بينما كان لتقليد الأصدقاء ما نسبته (19%)، وشكل عدم حب المدرسة ما نسبته (12%) من عينة البحث. كما حاولت مجموعة البحث في منطقة نابلس الكشف عن مدى رضا الأهل عن عمل أطفالهم من خلال الاستبانة التي وزعت على الأطفال العاملين وكانت النتائج حسب ما هي موضحة بالرسم البياني التالي:

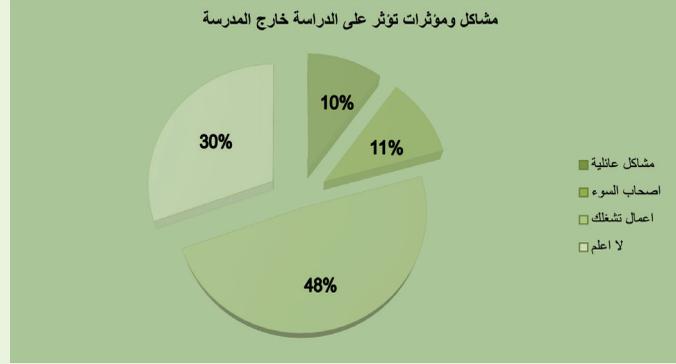


يتضح من الرسم البياني السابق أن غالبية أهالي العاملين راضون عن عمل أبنائهم في سن مبكرة حيث شكلت هذه العينة ما نسبته (84%) من العينة الكلية وما نسبته (10%) فقط غير راضين عن عمل أبنائهم ولم يعلم (6%) من الأطفال عن مدى رضا أهاليهم .

محافظة جنين:

اهتمت مجموعة البحث في محافظة جنين بأهم المشاكل التي يعاني منها الطلاب وتؤثر على تحصيلهم وحبهم للمدرسة، وتتوعد هذه الأسباب بين أسباب داخلية وخارجية. والرسم البياني التالي يوضح المشاكل والمؤثرات التي تؤثر على الطاب داخل المدرسة وخارجها:

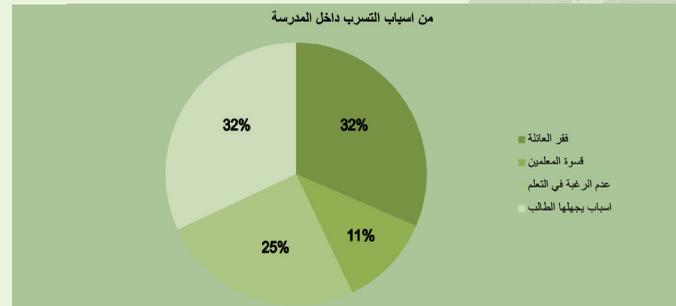




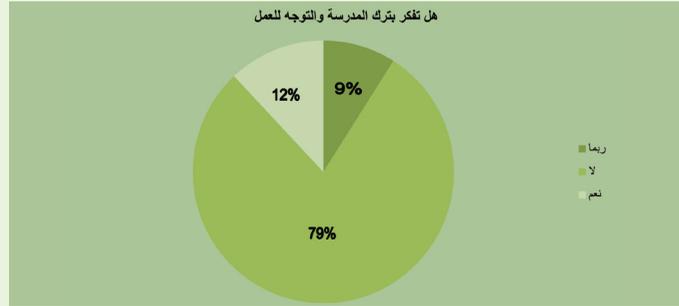
من خلال الرسم السابق، يتضح أن أهم المؤثرات التي تؤثر على الطالب خارج المدرسة هي الأعمال التي تشغل الطالب، وتشغل فكره حيث كانت نسبة هذا المؤثر أكثر من (48%) وتوزعت باقي النسبة على تأثير أصحاب السوء والمشاكل العائلية وأسباب أخرى لا يعلمها الطالب نفسه. أما بالنسبة للأسباب الداخلية التي تؤثر على الطالب سلباً وينعكس هذا التأثير على تحصيله وحبه للمدرسة كان فقر العائلة وعدم الرغبة لدى الطالب في التعلم من أهم هذه الأسباب وشكلت مؤثر قسوة المعلم نسبة أقل من ذلك.

محافظة طولكرم:

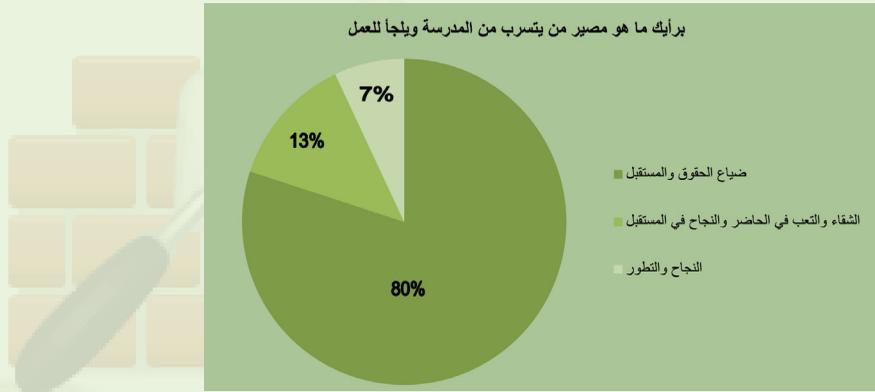
حاولت مجموعة البحث في منطقة طولكرم دراسة مدى وعي الأطفال لهذه الظاهرة وخطورتها ومعرفة تأثيرها في الحاضر والمستقبل، لذا قامت باستطلاع وجهة نظرهم إذا كان لديهم رغبة بترك المدرسة والتوجه للعمل، وكانت آراؤهم قد تمثلت في المخطط البياني التالي:



يتضح من الرسم السابق أن غالبية الأطفال في عينة البحث لا يفكرون بترك المدرسة والتوجه للعمل حيث ما نسبته من (79%) من أفراد العينة لا يفكرون بترك المدرسة والتوجه للعمل، بينما شكلت ما نسبته (12%) من أفراد العينة تفكر بترك المدرسة والتوجه للعمل، وكانت آراء (9%) من أفراد العينة مضطربة بين الرغبة بترك المدرسة والتوجه للعمل والالتزام بالمدرسة وعدم التوجه للعمل. وفي محاولة من مجموعة البحث لدراسة مدى وعي الأطفال لهذه الظاهرة من خلال السؤال عن مصير هذه الفئة من الأطفال كانت وجهة نظرهم كالتالي:

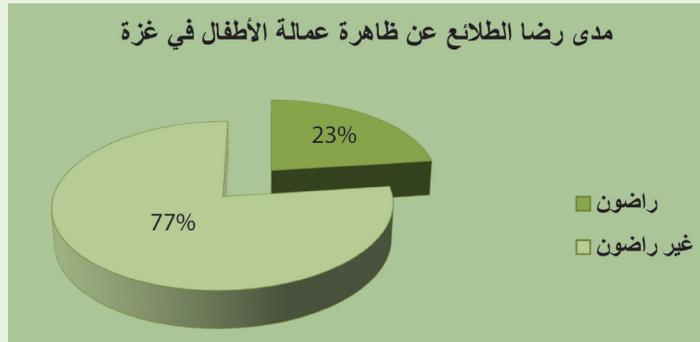


يتضح من خلال الرسم البياني السابق أن غالبية الأطفال في العينة لديهم وعي بخطورة هذه الظاهرة وشكلت هذه النسبة (80%) من عينة البحث، بينما يعتقد (13%) من الأطفال أن مصير هذه الفئة من الأطفال هو الشقاء والتعب في الحاضر والنجاح في المستقبل، ويعتقد ما نسبته (7%) من عينة البحث أن مصير هذه الفئة هو النجاح والتطور.



غزة:

ذهبت مجموعات البحث في غزة إلى دراسة مدى الوعي المتوفر عند الطلائع بخطورة عمالة الأطفال، ومدى رضاهم عن هذه الظاهرة السائدة والرسم البياني التالي يبين مدى رضا الطلائع عينة البحث عن هذه الظاهرة:



يتبين من الرسم البياني السابق أن غالبية الطلائع تبدي رفضاً لظاهرة العمالة وتعتبرها ظاهرة خطيرة تفتك بالمجتمعات، وتهدر مستقبل الطفولة وتحرمها من أبسط حقوقها، فيما رأت نسبة 23% من عينة البحث رضاها عن هذه الظاهرة وقد بررت ذلك بأن عمل الأطفال يوجد دخلاً يساعد في قضاء الاحتياجات الأساسية للأسرة التي تفتقدها هذه بعض الأسر. وعند استطلاع آراء هذه العينة من الناس للأسباب المؤدية لانتشار هذه الظاهرة تبين أن الفقر يشكل أهم هذه الأسباب فقد عبر 57% من أفراد العينة أن الفقر الذي تعاني منه بعض الأسر هو السبب الرئيسي في توجه أطفالها للعمل.



تحليل النتائج:

لدراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها كان لا بد من تسليط الضوء على أسباب انتشار هذه الظاهرة، لذا فقد حاول الطلائع البحاثة التمحيص ومحاولة أخذ نتائج تفيدهم في معرفة الأسباب للوقوف على الظاهرة ومحاولة أخذ الدور في إيجاد الحلول، وتفيد النتائج التي حصل عليها البحاثة أن السبب الرئيسي لعمل الأطفال هو العامل الاقتصادي إذ بلغت نسبة الأطفال العاملين لأسباب اقتصادية ما نسبته (45.3%)، وتتسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إذ تبين أن السبب الرئيسي لعمل الأطفال هو العامل الاقتصادي الذي تمثل بثلاثة نواح وهي تحقيق دخل إضافي ومساعدة الأسرة ودفع الديون المترتبة عليها وتعتبر البطالة وقلة فرص العمل من الأسباب الاقتصادية الأخرى التي تدفع الأسر إلى النزج بأطفالها إلى ميدان العمل.

ويعتبر العامل التربوي والتعليمي عاملاً آخر من العوامل الرئيسية لعمالة الأطفال فقد بلغت نسبة الأطفال الذين يعتقدون أن قسوة المعلمين والمدراء هي السبب في الخروج من المدرسة ما نسبته حوالي (13%)، في الوقت الذي أشارت فيه نتائج الجهاز المركزي للإحصاء المشار إليه أعلاه إلى أن (59%) من الأطفال العاملين تركوا المدرسة بسبب ضعفهم المدرسي وعدم اهتمامهم بها مما يعزز وجود علاقة قوية بين التسرب المدرسي وعمالة الأطفال.

ويلعب العامل الاجتماعي دوراً مهماً في تفاقم ظاهرة عمل الأطفال، إذ بينت نتائج الرصد التي قام بها المركز أن ما نسبته (32%) من الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر مفككة، يضاف إلى ذلك الجهل ونقص المعرفة لدى الوالدين. وفي هذا السياق تعد العادات والتقاليد وثقافة بعض المجتمعات من أسباب عمالة الأطفال، مثل أعمال التسول التي يمتنها الآباء والأمهات، والتي تعتبر نمطاً اجتماعياً يحتذى به أطفالهم منذ نعومة أظفارهم. وتبين كذلك أن الشلل ورفاق السوء من العوامل السلبية الأخرى المؤثرة ضمن هذا السياق.



توصيات عامة من البعثة:

- وللد من هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها، اقترحت الدراسة التوصيات التالية:
- ضرورة أن تضمن التشريعات والممارسات الخاصة بالأطفال حقوق الطفل في البقاء والنمو والحياة الحرة الكريمة.
- إعداد استراتيجية وطنية للحد من عمالة الأطفال بمشاركة هيئات حكومية وغير حكومية، وذلك بتشكيل لجنة وطنية تضم الوزارات المعنية، ونقابات عمالية، وأصحاب أعمال، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات دولية على أن تترجم هذه الاستراتيجية إلى أنظمة ملحقه بقانون العمل لتنظيم عمالة الأطفال المسموح بها، ومكافحة الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال.
- ضرورة أن يحدد المشرع الأعمال الصعبة و الخطرة التي يحظر على الأحداث العمل فيها.
- ضرورة تنظيم ساعات العمل في الحالات التي يسمح بها المشرع بعمل الأطفال.
- أن لا تزيد ساعات العمل على سبع ساعات في اليوم.
- يجب أن تتخلل ساعات العمل اليومية فترة للراحة لا تقل مدتها عن ساعة، وأن لا يعمل الحدث عمل متواصل أكثر من أربع ساعات.
- حظر تشغيل الأحداث ساعات عمل إضافية أو في أعمال ليلية.
- حظر تشغيل الأحداث في الأعمال الخطرة.
- اعتبار الساعات التي يقضيها الحدث في التدريب من ضمن ساعات العمل اليومية.
- حظر تشغيل الأحداث في أوقات الراحة الأسبوعية والعطل الرسمية والإجازات.
- توفير بيئة عمل صحية وآمنة.
- حظر تشغيل الأطفال في المناطق النائية والبعيدة عن العمران.
- تطبيق نظام التعليم الإلزامي.
- على النقابات العمالية مناهضة عمل الأطفال وحمايتهم في ضوء التشريعات القانونية ومنع تفشي ظاهرة عمالة الأطفال.



- إيجاد طريقة تعليمية بعيدة عن الملل وتكون أكثر متعة من تلك الطريقة التقليدية بحيث تراعي جانب الترفيه وتغيير النمط المؤلف دائماً.
- توفير فرص التعليم وتغطية احتياجات الأسر الفقيرة من تعليم أبنائها.
- توعية الأهالي بخطورة هذه الظاهرة على الأبناء مستقبلاً .
- إطلاع الأهالي الدائم على وضع أبنائهم في المدارس سواء كان على مستوى التعليم أم على الجانب الأخلاقي وموضوع الصداقات المدرسية ورفقاء السوء.
- تطبيق التشريعات والأنظمة الخاصة بعمل الأطفال وحقوق الطفل:
- الاتفاقية العربية رقم 18 لعام 1996 بشأن عمل الأطفال.
- إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 1959.
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل 1982.
- مؤتمر القمة العالمي للأطفال عام 1990.
- الاتفاقية الدولية للحد الأدنى لسن الاستخدام رقم 138 لعام 1973.
- المعاهدة الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية لعام 1976.
- وتبقى مسألة التحرر من الاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، وشروط تحسين الظروف المعيشية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة الأساس في معالجة ظاهرة عمالة الأطفال، إضافة إلى تعزيز و تطوير نظم الرعاية الصحية والسلامة المهنية، ووضع الضوابط القانونية للحد من عمالة الأطفال.
- القيام بمسح شامل لظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين كل ثلاث سنوات.



ماذا بعد:

يتضح مما سبق أن القوانين المحلية والدولية لم تمنع عمل الأحداث بشكل كامل، وإنما دعت في معظمها إلى تنظيم عمالة الأطفال، ومن ناحية أخرى نجد أنه لا يوجد نقص في القوانين والمواثيق المحلية والدولية التي اهتمت بمسألة عمالة الأطفال وأصدرت التشريعات الكفيلة بحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي، وأن القانون الأساسي الفلسطيني والتشريعات الفلسطينية قد أقرت بالحقوق الأساسية للإنسان وفق تلك المعايير الدولية، لكن يبدو أن هناك خلل في عدم وجود آليات تطبيق كافية لهذه القوانين.

ويبدو أيضاً أن الجهات المسؤولة لا تقوم بجهود كافية للحد من ظاهرة العمالة بين الأطفال في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، رغم توفر الأدوات القانونية اللازمة التي تنص عليها القوانين الفلسطينية والتي من الممكن استخدامها لحماية الأطفال من الاستغلال.

والآن وبعد أن تم التعرف على الأسباب التي تقود لهذه الظاهرة ماذا يجب علينا أن نعمل؟

هل نبدأ بعلاجها وتوفير الطرق اللازمة للقضاء على هذه الأسباب فوراً، أم نقوم بإجراء أبحاث أخرى للوقوف على هذه الأسباب والتعمق فيها لنضع أيدينا على الأسباب المباشرة ونبدأ بمعالجتها.

وأخيراً وليس آخراً، لعل ما نشر في هذا البحث هو دليل على أهمية الخوض لمعرفة المسببات، وأثار العمالة على الفرد والمجتمع ليكون لنا الدافع إلى وقف انتشار هذه الظاهرة الخطيرة.



المراجع:

- البحري، فاطمة، 2008، الحماية الجنائية الموضوعية للأطفال المستخدمين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية - مصر.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، التقرير السنوي، أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 11). رام الله - فلسطين.
- سليمان، خالد، مرقة، سوسن، 2002. أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال، عالم الفكر، عدد 3، م30.
- الشميري، سمير عبد الرحمن، 2005. عمالة الاطفال: تشويه أجمل سنوات العمر، مجلة العربي، عدد 4، ص 175-172.
- صابر، شكري عبد المجيد، 2000. عمالة الأحداث في قطاع غزة، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، فلسطين.
- الصباح، عدنان، "تحریم التعذيب وضروب المعاملة القاسية"، د.ت. www.archu.nu/art31.htm.
- ضيف الله، نياز، 2006. عمالة الأطفال: طفولة باتت بين الاستغلال والحاجة، www.amin.org.
- علون، محمد يوسف مشعشع، معتصم، 1999. حقوق الانسان في قانوني العقوبات الفلسطيني والأردني، سلسلة تطوير القوانين، رقم (4)، ليهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، رام الله.
- العمر، معن خليل، 2005. التفكك الاجتماعي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- غنيمات، صالح، 1985. تشغيل الأحداث في المناطق المحتلة، صامد الاقتصادي، م7، ع55، ص 77-84.
- الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، 2006. حقوق الطفل: الحق في الحماية، سلسلة تقارير خاصة (46).



القوانين المحلية:

- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003.
- قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004.
- قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000.

المواثيق الدولية:

- إعلان حقوق الطفل لعام 1924 - جنيف.
- إعلان حقوق الطفل لسنة 1959.
- إعلان حقوق الطفل لسنة 1989.
- اتفاقية المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام رقم (138) لسنة 1973.
- اتفاقية المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن استخدام الأحداث في الأعمال غير الصناعية، 1937.
- قرار الجمعية العامة رقم 107/52 بشأن حقوق الطفل لسنة 1997.



الملاحق:

مجموعة من الباحثين الصغار يقومون بإجراء بحث تحت عنوان " عمالة الأطفال والتسرب من المدارس في المجتمع الفلسطيني، أسباب وتحديات"، ضمن مشروع الباحث الصغير بإشراف مؤسسة النيزك للتعليم المساند والإبداع العلمي وبدعم من اليونيسف. لذا نرجو منكم القيام بتعبئة هذه الإستبانة بكل صدق وموضوعية مع العلم أنها أعدت من قبل الطلاب المشاركين أنفسهم وتهدف لجمع المعلومات لغرض البحث العلمي فقط، نشكر لكم تعاونكم.

الجنس :

أ. ذكر ب. أنثى

الصف:

منطقة السكن:

أ. قرية ب. مدينة ج. مخيم

ما هو عدد أفراد أسرتك (مع الأم والأب)؟

أ. 4 أو أقل ب. 5-8 ج. 8-12

عدد أفراد الأسرة الذين يدرسون في المدرسة او الجامعة

أ. 1-2 ب. 3-4 ج. اكثر من 4 د. لا يوجد

المستوى الأكاديمي لوالدك ؟

أ. لم يدخل المدرسة ب. ابتدائي ج. إعدادي د. ثانوي هـ. جامعي/دبلوم

4. المستوى الأكاديمي لوالدتك ؟

أ. لم تدخل المدرسة ب. ابتدائي ج. إعدادي د. ثانوي هـ. جامعي/دبلوم

تهتم أسرتي بالتعليم وتتابع علاماتي الدراسية؟

أ. نعم ب. لا ج- احياناً

عمل الوالد أو ولي الأمر:

أ. موظف ب. معلم ج. تاجر أو صاحب عمل

د. حريف(نجار، حداد، كهربائي...) هـ. غير ذلك



هل تساعد والدك أو ولي أمرك بعمله ؟

أ. نعم ب. لا

هل قمت أو تقوم حالياً بالعمل؟

أ. نعم ب. لا

إذا كان الجواب (نعم)، ما هو السبب الذي دفعك للعمل وأين؟

أ. طلب الأهل ب. تسلية أو تقليد الأصدقاء ج. الحصول على المال
د. عدم رغبتني بالدراسة
أين تعمل

الأسرة والأهل يشجعونني على التوجه للعمل؟

أ. نعم ب. لا

حسب رأيك الشخصي:

الرقم	العبارة	موافق	غير موافق
1	أفكر أحيانا بترك المدرسة والتوجه للعمل		
2	لا توجد طالبات يقمن بالعمل		
3	الرسوب المتكرر للطالب يساعد على التوجه للعمل		
4	التعليم للطالب أفضل من التوجه للعمل		

الرجاء وضع إشارة (√) أمام الجواب الذي تراه مناسباً:

الطالب الذي يعمل ويترك المدرسة :

الرقم	العبارة	أوافق	لا أوافق
1	شخصيته قوية، شغيل وقد حاله		
2	لديه مشاكل عائلية كثيرة		
3	علاماته الدراسية جيدة		
4	يساعد عائلته الفقيره		

معدلك الدراسي العام:

أ. أكثر من 90. ب. من 80 - 90. ج. من 65 - 80. د. من 50 - 65. هـ. أقل من 50.

